آثار اقتراض العراق من المؤسسات المالية الدولية

ا.د.هاديه الشامي
فراس محمد شهاب
الجامعة الاسلامية في بيروت

المقدمة

تلجأ الدول كأصلٍ عام إلى مصادر التمويل الخارجي عندما تعجز مصادر التمويل الداخلي عن تحقيق التنمية الاقتصادية، أو عن سد العجز الموجود في الموازنة العامة للدولة، أو في ميزان مدفوعاتها. وبتطبيق المعطيات أو الأسباب المذكورة على العراق، نجد أنه مرّ بفائضٍ اقتصادي بسبب ارتفاع أسعار النفط ماعدا عام ٢٠٠٩ عند تأثر العراق بالأزمة المالية العالمية بانخفاض أسعار النفط، وما يجري في الوقت الحاضر من انخفاضٍ مستمرٍ في أسعار النفط، مما قد يضطر العراق إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي لسد العجز في موازنته العامة، فضلا عن حاجته للإنفاق على الخدمات العامة والتشغيلية والإنفاق العسكري، فضلا عن الاستثمار لبناء قطاعي الصناعة والزراعة المتدهورين.

حيث أعدت أول موازنة في العراق عام ١٩٢٧ وكان يغلب عليها الفائض وتتميز بتفاصيل دقيقة جدا تتضمن بيانات لكافة الإيرادات والنفقات واستمرت الموازنات ذات الفائض لنهاية عقد السبعينات، وبعدها تحولت لموازنة حرب مع بداية الحرب الإيرانية العراقية ١٩٨٢ حيث بدأت المديونية ترتفع وهي عبارة عن صفقات تسليح مولت من دول الخليج ودول أجنبية، وقدرت الديون الخارجية بين الفترة الواقعة بين العامي ١٩٨٢ و ٢٠٠٣، بنسبة تقريبية قدره ١٢٠ مليار دولار وتم أطفاء ما يقارب ٨٠٪ من قبل نادي باريس باستثناء ديون الخليج والبالغ ما يقارب ٤١ مليار دولار قد تم منحها للعراق على شكل منح ومساعدات وتم المطالبة بها على أنها ديون وليست منحاً ومساعدات من قبل دول الخليج، هناك مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، تعود نسبة ارتفاع المديونية الخارجية لأسباب وعوامل انخفاض أسعار النفط، وكذلك الإنفاق العسكري المتمثل لمحاربة عصابات داعش الإرهابية والفساد المالي والإداري المستشري في جميع مفاصل الحكومة العراقية وتعاملات صندوق النقد الدولي، الذي كان بناء على عقد صفقة بين العراق وأمريكا من نادي باريس حيث اشترطت أمريكا التدخل بإطفاء الديون التي تم ذكرها مقابل دخول العراق في التعامل مع صندوق النقد الدولي وهي عملية سياسية، أن الدين الخارجي من عام ٢٠٠٣ – ٢٠١٧ في المؤشرات التي جاءت في مسودة قانون الموازنة لعام ٢٠١٨، تقدر هذه الديون بنسبة ١٢٢,٩ مليار دولار أمريكي. حجم مديونية العراق حيث بلغت ٧٣,١ مليار دولار فيما ارتفعت المديونية في عام ٢٠١٤ إلى ٧٥,٢ مليار دولار وفي عام ٢٠١٥ إلى ٩٨,٠ مليار دولار فيما كانت في عام ٢٠١٦ إلى

١١٤,٦ مليار دولار لترتفع في عام ٢٠١٧ إلى ١٢٢,٩ مليار دولار كما توقع التقرير دين الحكومة في العام المقبل إلى ١٣٢,٤ مليار دولار الأمر الذي يؤكد أن مديونية العراق في تصاعد مستمر.

وهذا يدل على غياب التخطيط والمنهجية الصحيحة في السياسات الاقتصادية[١]. أما عن الموازنة الحالية ٢٠١٨ فإن إجمالي الإيرادات باعتبار الموازنة في العراق إجمالية وليست تفصيلية قدرت بـ ٥ ترليون و ٣٣١ مليون دينار لسعر ٤٣,٤ دولار لبرميل النفط الواحد، وبطاقة إنتاجية بلغت ٣ ملايين و ٨٨٨ ألف برميل، من ضمنها حوالي ٧٣ تريليون دينار من الإيرادات النفطية، فيشكل النفط العمود الفقري لإيرادات الدولة بنسبة تصل إلى ٨٥٪ تقريباً والمتبقي ضرائب ورسوم جمركية وآخر حجم الإيرادات المتوقعة حوالي ٨٣ ترليون دينار عراقي ونفقات تتجاوز إلى ١٠٠ ترليون وبعجز مخطط يصل إلى ٢٢ ترليون يمول أغلبه من القروض الخارجية وبفوائد وشروط قاسية مفروضة من قبل صندوق النقد الدولي إذ بلغت خدمة الدين فقط ٤ ترليون لعام ٢٠١٨[٢].

ويذهب البعض إلى وصف المديونية العراقية الناجمة عن الاقتراض الدولي بأنّها ذات خصوصية، إذ تختلف عن مديونية باقي الدول النامية والدول محل الدراسة من حيث تصاعد حجمها ومعوقاتها وانعكاساتها الاقتصادية، بحيث تحولت من مشكلةٍ اقتصادية وطنية إلى مشكلةٍ دولية[٣].

ويكمُن تشخيص الآثار التي يتركها الاقتراض الخارجي على الاقتصاد العراقي في الشروط المرتبطة بالقرض سواءً من حيث الفوائد وحجم الأقساط السنوية اللازمة لتسديد أصل القرض، أو من حيث الشروط التي تضعها المؤسسات الدولية - أي صندوق النقد الدولي - كمقدمة للحصول على الاقتراض، وهذه الشروط يكمُن خطرها في خضوع الاقتصاد العراقي للمؤسسات الدولية وفقدان استقلاليته، من خلال التضخم الذي يحدث نتيجة ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية التي تعتمد عليها الدول في وارداتها.

بناء على ما تقدم، وبالنظر لتنوع آثار الاقتراض الدولي في العراق، إذ إن من هذه الآثار ما يتعلق بالادخار والاستثمار، ومنها ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، ومنها ما له تأثيرات واضحة على السياسة النقدية والمالية التي يرسمها القطاع المصرفي.

ومن أجل تقييم الاقتصاد العراقي ومستقبله في ظل الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، فأنه يقتضينا الحال أن نتحدث عن هذه الآثار وتأثيراتها على الاقتصاد العراقي، وظروفه التنموية التي تتضمن أهم

---

(١) الأمير، حافظ عبد، التأثيرات التنموية لمصادر التمويل في العراق، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٦، ص ١١٥.

(٢) مسودة قانون الموازنة الاتحادية العراق، ٢٠١٨.

(٣) حسون، أياد كاظم، مشكلة المديونية الخارجية لبلاد عربية مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاقتصاد، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٧٠.

النشاطات الاقتصادية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وأهمها قطاع النفط باعتبار العراق بلداً ريعياً يعتمد في أكثر من ٩٠٪ من إيراداته على النفط، فضلاً عن تأثير هذه القروض على الموازنة العامة.

أولاً: أهمية الدراسة:

تعدّ القروض العامة من الأمور الحساسة في الوضع المالي لأي دولة، فالقروض العامة يجب أنْ تجد لها مبرراً واضحا لعقدها ذلك لآثارها المتعدّدة والمهمة؛ إذ إنها تعدّ في بداية الحصول عليها مورداً ماليا للدولة، يستتبع في الحصول عليها التزاما برده وفق شروط العقد المتضمن مبلغ القرض مع الفوائد المترتّبة عليه؛ لذا، فإن الوضع المالي والاقتصادي للدولة هو الذي يوجد ويخلق فرصة لعقد القرض العام، وبالتالي تثار حوله إشكاليات متعددة حول إمكانية رد القرض (مبلغ القرض وفوائده) وميعاد تسديده من أجل الوفاء به مثل إمكانيات الدولة المالية الحالية والمستقبلية، الجهة التي يتم الاقتراض منها داخلية كانت أم خارجية، الآثار المتعددة الجوانب للاقتراض.

تنطلق الأهمية العملية للبحث من الحاجة الاقتصادية الملحة لاستثمار القروض والإفادة منها في تحسين وضع الخزينة ومدخولات الأفراد، ونظراً للواقع الاقتصادي المتردي والحاجة لاستخدام القرض كمصدر من مصادر تمويل الدولة، تُعتبر هذه الدراسة محاولة أكاديمية في مجالات العمل القانونية والاقتصادية. هذا من جانب، أمّا من جانب آخر، فإن الأهمية العلمية للبحث تتجسّد في كونه إضافة جديدة في ميدان البحوث والدراسات القانونية والاقتصادية على حد سواء.

ثانياً: إشكالية الدراسة:

تتحدد إشكالية الدراسة وفق ازدياد القروض في تمويل الموازنة العامة في العديد من الدول في طور النمو، ومنها العراق ، وتمويل المشاريع المختلفة بشكلٍ مباشر ووفق توجهات وتوجيهات الدول والمؤسسات المانحة والمقرضة. وتأسيساً على ذلك، يتضح الدور الجلّي الذي يمكن أنْ تلعبه القروض في معالجة العديد من الأزمات المالية والاقتصادية والاجتماعية، وتحسين توزيع الدخول وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وما يترتب على ذلك من آثار قانونية مباشرة قبل الحصول على القرض.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

مع حدوث تغييرات كبرى على الساحة الدولية بشكلٍ عام وعلى الساحة العربية بشكلٍ خاص، بحيث ألقت تلك التغييرات والمشاكل بظلالها على الساحة الاقتصادية وزادت من الأعباء المالية للدول التي تحاول النهوض من أزماتها، ومع تطور دور الدولة في المجال الاقتصادي، وتدخلها في الحياة الاقتصادية لتلافي تلك الأزمات، وتطور تلك المشاكل والأزمات لتطال إدارة الدولة وسياساتها الاقتصادية، فإن اللجوء إلى القروض كوسيلة من وسائل خلق التوازن الاقتصادي في الدولة، بات ضرورة من ضرورات الحياة الاقتصادية للدول. وتأسيسا على ذلك تحددت أهداف الدراسة بالآتي:

١-الكشف عن أصول أو جذور المشاكل الاقتصادية الأولى التي أدت إلى ظهور الحاجة للقروض بشكل عام والآثار الإيجابية والسلبية المتأتية من ذلك.

٢-البحث عن أشكال أو أساليب وأنواع القروض من جهة، والأزمات، السياسية والاقتصادية، التي عصفت بمنطقتنا من جهة أخرى.

٣-السعي نحو كشف الأساليب الاقتصادية التي اعتمدتها الدول الثلاث في تحقيق الاستقرار الاقتصادية.

٤- دراسة الآثار القانونية والاقتصادية للقروض العامة في كل من العراق ولبنان ومصر، وخاصة أنّها مصدر مهم من مصادر تمويلها وقت الأزمات.

رابعاً: منهجية الدراسة:

يتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي طبقاً لمتطلبات الدراسة الوصفية التي نقوم بها ولما نحتاجه من تحليل للنصوص والجداول والأشكال البيانية التي تتطلّبها الدراسة، كما سيتم استخدام المنهج التاريخي لدراسة ماهية القروض وتطورها التاريخي في الدول موضوع الدراسة، بالإضافة إلى وضع لمحة تاريخية عن الأزمات التي واجهتها تلك الدول.

خامساً: أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار موضوع الدراسة في العديد من الأسباب الشخصية والموضوعية التي يمكن إجمالها بالأسباب الآتية:

١-انسجاماً مع توجه الحكومة العراقية ممثلة بوزارة المالية للاقتراض من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي) لغرض تأمين دوران العجلة الاقتصادية في البلاد؛ وذلك لانخفاض عائدات الناتج المحلي من الموارد القابلة للتصدير وعلى رأسها النفط الذي انخفضت أسعاره إلى دون الربع مما كان عليه عام ٢٠١٣، الذي يمثل المورد الأول للبلاد مقابل الإنفاق المتزايد للدولة ولاسيما العسكري اللازم لمواجهة الإرهاب المتمثل بداعش والجهات المساندة له، مما أدى ذلك إلى حصول عجزٍ في الموازنة العامة انعكس سلباً على توجه الحكومة للاقتراض من تلك المؤسسات الدولية بالشكل الذي ضخّم من حجم هذه المشكلة في ظروفها الطبيعية المتعارف عليها، ولغرض تحديد أسباب مشكلة المديونية الخارجية يستوي في ذلك بالنسبة إلى الأسباب الظاهرة أو الخفية، فقد آثرنا البحث في هذا الموضوع وتأثيراته المختلفة على الاقتصاد العراقي بصورة عامة والموازنة العامة بصورة خاصة.

٢-قلة الدراسات القانونية المتخصصة بمشكلة المديونية، إذ لم يسبق دراستها بشكلٍ موضوعي منهجي قانوني في العراق، على الرغم من الحاجة الماسة لهكذا دراساتٍ متخصصة، من ثم فقد تناولت من خلال هذه الدراسة مشكلة البحث المتمثلة بمعرفة ما هي آثار الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية على الموازنة العامة بصورة عامة والعراق بصورة خاصة.

٣-إن الميول والأسباب الشخصية والرغبة بدراسة المواضيع المتعلقة بالمؤسسات المالية الدولية، والآثار التي تنجم من هذا الاقتراض على الموازنة العامة في العراق، ومعرفة مدى نجاعة موقف المشرّع العراقي في معالجة هذه المشكلة في ضوء التجارب المقارنة هي التي حدت بنا إلى الخوض في غمار هذا الموضوع.

سادساً: هيكلية الدراسة

تم تقسيم البحث إلى مبحثين الآتيين:

المبحث الأول: أثر القروض الخارجية على معدلات الادخال والاستثمار والتنمية الاقتصادية حيث تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب حيث تناولنا في المطلب الأول آثار القروض الخارجية على معدل الادخار والاستثمار أما في المطلب الثاني آثار القروض الخارجية على التنمية الاقتصادية ودرسنا في المطلب الثالث آثار القروض الخارجية في تمويل النشاط الاقتصادي العراقي.

المبحث الثاني: أثر القروض الخارجية على التمويل المصرفي والقطاع الخاص والتضخم التمويلي حيث تم تقسيم هذا المبحث الى أربع مطالب حيث تناولنا في المطلب الأول أثر القروض الخارجية على السياسة النقدية أما في المطلب الثاني آثار القروض الخارجية على السياسة المالية ودرسنا في المطلب الثالث أثر القروض الخارجية على القطاع الخاص وفي المطلب الرابع أثر القروض الخارجية على التضخم التمويلي

المبحث الأول

أثر القروض الخارجية على معدلات الادخال والاستثمار والتنمية الاقتصادية

بالنظر لاختلاف آثار القروض الدولية على معدل الادخار والاستثمار والتنمية أو الخطط الاقتصادية داخل العراق.

بناءً على ما تقدم، تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: آثار القروض الخارجية على معدل الادخار والاستثمار.

المطلب الثاني: آثار القروض الخارجية على التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: آثار القروض الخارجية في تمويل النشاط الاقتصادي العراقي.

المطلب الأول

آثار القروض الخارجية على معدل الادخار والاستثمار

القاعدة العامة إن القرض الخارجي يسبب التضخم اذا استعمل في جوانب استهلاكية غير منتجة أما اذا كان الاستخدام استثمارياً ومنتجاً يكون له أثر إيجابي على الوضع الاقتصادي، التضخم يحمل في طياته العديد من الآثار، منها ارتفاع الأسعار والكتلة النقدية المتداولة، مما يعكس آثاره الاقتصادية السلبية على المستويات المعيشية للسكان، كما يؤدي إلى خفض القيمة الشرائية للنقد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال لتمويل المشروعات المقترحة، فضلاً عن أن زيادة الطلب على رؤوس الأموال يؤدي إلى

ارتفاع أسعار الفائدة، كما إنه يحد من الصادرات إلى الأسواق الدولية، أي: إنه يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية، وهذا يسبب زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الإيرادات، وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري (ميزان المدفوعات)، كما يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة، وتبعاً لذلك تزداد أرباح منشآت الأعمال، وتنخفض هذه الأرباح بانخفاض معدلات الفائدة، حيث يتم تمويل الموجودات بإصدار سندات مديونية. وبالنظر لتنوع آثار القروض الخارجية، إلا إن ما يهمنا هو أثرها على معدل الاستثمار والادخار على أنها تشكل آثاراً غير مباشرة على الموازنة العامة، ولغرض الوقوف على أحكام هذه الآثار بصورة تفصيلية، لذا سنتناول هذا الفرع بتقسيمه تباعاً، وكالآتي:

أولاً: أثر القروض الخارجية على معدل الادخار:

إن ادخار القطاع الخاص يتكون من قطاعين هما: القطاع العائلي وقطاع الأعمال والادخارات الحكومية، إذ ينصرف الأول إلى مجموع أفراد العائلة، فيما ينصرف الثاني إلى مجموعة الشركات والوحدات الإنتاجية والمصارف التجارية، ويشمل صافي الأرباح بعد تسديد الضرائب، ويتسم هذان القطاعان في الدول العربية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة بالانخفاض لتدني مستوى الدخل وارتفاع الميل الحدّ ي للاستهلاك[٤].

إن تدهور المستوى المعيشي وانخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض في الادخار المحلي، وبالتالي إلى ضعف التمويل اللازم للاستثمار والتنمية، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي، مؤدياً إلى الفقر والبطالة، وإلى المزيد من الانخفاض في الدخل والمستوى المعيشي، مما يعني تحقق الحلقة المفرغة للفقر، مما ينعكس على الموارد البشرية والموارد الطبيعية، مؤدياً إلى تدنٍ واضحٍ في التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[٥].

بناءً على ما تقدم، يمكن القول بأن معدل الادخار لم يرتفع في العراق نتيجة المبالغ المستحصلة من القروض الخارجية، وذلك بسبب العديد من العوامل أهمها إن العراق لا زال يصنف على إنه من الدول الطاردة للاستثمار، وحيث إن معدل الادخار يرتبط بعلاقة طردية مع معدل النمو الحاصل في معدل متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي، وحيث إن الناتج المحلي العراقي لا زال متردياً، لذا فإن معدل الادخار لا يزال منخفضاً أو معدوماً في العراق في ظل التداعيات العسكرية والأمنية التي تحصل في الساحة العراقية.

يتضح مما تقدم، أنه لا توجد أية آثار للقروض الخارجية على معدلات الادخار نتيجة توجيه مبالغ القروض إلى مشاريع محددة ليس من بينها تنمية الناتج المحلي، مما أدى إلى بقاء مستوى الفرد المعيشي ومعدل الادخار منخفضاً إلى أدنى مستوياته.

---

[٤] تقرير صندوق النقد الدولي، الموقع تحت عنوان العراق ٢٠١٧/٨/٢٦، العدد (٤٠٠٦).

[٥] هاشم، حنان عبد الخضر، "سبل مواجهة الفقر وآثارها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق"، بحث منشور في مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٢٥)، بغداد – العراق، ٢٠١٢، ص ١٧٣ – ١٧٤.

أي إن العراق يعاني فجوة التمويل المحلية (الفجوة الادخارية)، ولم يستطع التخلص منها في ظل المديونية الضخمة التي يشهدها الاقتصاد العراقي عامة والموازنة العامة خاصة.

ثانياً: أثر القروض الخارجية على الاستثمار:

أما بالنسبة إلى الاستثمار، فتجدر الإشارة إلى إن القاعدة العامة تتمثل في اتسام المناخ الاستثماري في العراق بالتدهور، إذ يمثل مناخ الاستثمار الجيد البيئة المناسبة والمتاحة لتحقيق الاستثمار، وأن عدم استقرار هذا المناخ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني والتنظيمي لأي بلد، فضلاً عن السياسات الاقتصادية والتمويلية المتبعة من قبلها، إن كل هذه العوامل قد أثرت في القدرة التمويلية، ومن ثم في هيكل الاستثمار، مما أدى إلى الاختلال في التوزيع القطاعي، وحجم التمويل اللازم للاستثمارات الحكومية، وإلى تشويه واضح في الاقتصاد العراقي.

وتجدر الإشارة إلى إن للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث بصورة عامة والعراق بصورة خاصة، إذ إنه في الوقت الذي توجد فيه أزمات اقتصادية ومالية، فإن الدولة تكون بأمس الحاجة إلى التمويل الخارجي لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالنسبة للعراق فإنه يحل كل المشاكل الاقتصادية، إذ يحتاج إلى الشركات المتطورة وذات الخبرة في بناء اقتصاده الهزيل، وفي كل المجالات سواءً الخدمية، أو الإنشائية، أو البنى التحتية التي دمرتها الحروب، أو في الصناعة، أو في الزراعة، لاسيما والعراق يعاني من انخفاض الدخل القومي، وانخفاض المدخرات في ظل تدهور أسعار النفط، وارتفاع حجم الديون واثرها، واتساع الفجوة بين الإيرادات والإنفاق الحكومي، لكن وبسبب ظروف العراق والتحديات التي يواجهها، نرى انخفاض عدد المشاريع الأجنبية مقارنة ببقية الدول العربية، إذ جاء بالمرتبة الثانية عشر[٦].

كما يمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي في الحدّ من المديونية الخارجية على أساس أن جزءاً من هذه الأموال يساهم في الحدّ من عجز الموازنة عامة وميزان المدفوعات خاصة.

بناءً على ما تقدم، فإن المؤشرات الاقتصادية تشير إلى تحقق النمو في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى العراق منذ عام ٢٠٠٧، وذلك بعد صدور قانون الاستثمار رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٦، إذ شجع هذا القانون الاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما وأن أسعار النفط كانت تتجه نحو الارتفاع، مما رفع من حجم الاستثمارات بعد عام ٢٠١٠، خلافاً لما هو عليه الحال بالنسبة إلى الاستثمارات الصادرة من العراق، التي توصف بضعفها بسبب تردي الاقتصاد العراقي واختلال هيكليته، على الرغم من وجود مستثمرين

[٦] عبد النبي، سعيد رشيد، "التجربة الكورية الجنوبية في التنمية"، بحث منشور في مجلة دراسات دولية، العدد (٣٨)، بغداد – العراق، ٢٠٠٨، ص ١٦٥.

عراقيين قادرين على الدخول في مشاريع خارج البلد، وعلى سبيل المثال، فإن العراق يعدّ من أكبر المستثمرين في قطاع الإسكان في الأردن، مما حقق ارتفاعاً في حجم الاستثمارات الصادرة بعد عام ٢٠١٠. ويمكن القول بأنه على الرغم من ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى العراق بعد عام ٢٠١٠، إلا أن الواقع يشير إلى أن اتجاه هذه الاستثمارات نحو المشاريع السياحية والمشاريع ذات الإيراد السريع، وليس نحو تنمية المشاريع التنموية الصناعية أو الزراعية، إذ أضحى العراق بلداً استهلاكياً يعتمد في إيراداته على النفط، ويستورد حاجاته من خارج البلد، ولا يصدر سوى النفط، مما يعرضه إلى الأزمات المالية عند حصول انتكاسةٍ في أسعار النفط أو في إنتاجه. تبين من خلال ما ذكرناه، ضعف نسب الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى إجمالي الناتج المحلي، مما يعني انخفاض مساهمتها في برنامج التنمية الاقتصادية للعراق[٧].

أما بالنسبة إلى الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، فلقد بدأ المستثمرون الأجانب بالتداول في سوق العراق للأوراق المالية بعد صدور قانون الاستثمار رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل، الذي كانت أهدافه تتركز في تطوير السوق المالي العراقي خدمة للاقتصاد الوطني، وتعزيزاً لمصالح المستثمرين وفق قواعد المنافسة الحرة والفاعلة والآمنة، كما أشار القانون إلى ضرورة العمل على توعية المستثمرين العراقيين منهم، وتم من خلال القانون فصل الدور التنفيذي عن الرقابي بإنشاء ثلاث مؤسسات تتمثل في كل من هيئة الأوراق المالية التي تعمل على مراقبة السوق، وتوفير مناخٍ ملائم للمستثمرين، وتشجيعهم على الاستثمار، وتنمية رأس المال، والمؤسسة الثانية هي سوق الأوراق المالية التي تعد مستقلة إدارياً ومالياً، وتكون خاضعة لرقابة الهيئة، والتي سمحت لغير العراقيين في التداول بالسوق، والمؤسسة الثالثة التي تم إنشاؤها في عام ٢٠٠٩ وتسمى بمركز الإيداع الذي يعدّ قسماً تابعاً لسوق العراق للأوراق المالية، ثم تم فصله عن هيئة الأوراق المالية في عام ٢٠١٠، باعتباره مؤسسة غير ربحية تعزز الاستثمار الاقتصادي الرصين والأمن المستقر، بما يخدم كافة القطاعات للجهات المستفيدة، ويضمن الاندماج في الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى ارتفاع حجم التداول في السوق لغير العراقيين منذ عام ٢٠١٠[٨].

بعبارة أخرى، يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي في العراق يُعدّ متذبذباً وغير مستقر، فقد هبط من (١٢,٧) مليار دينار عام ٢٠١١ إلى نحو (٢) مليار دينار عام ٢٠١٢، بسبب انخفاض مشتريات الأجانب وارتفاع مبيعاتهم، ثم عاد وارتفع إلى (٩٨٠) مليار دينار عام ٢٠١٣، والناجم عن ارتفاع مشتريات الأجانب من الأسهم، ثم ما لبث أن انخفض انخفاضاً كبيراً عام ٢٠١٤ إلى ٣٠,١) مليار دينار عراقي، وهذا إنما يدل على عدم استقرار السوق العراقية، بسبب عدم استقرار الأوضاع المالية والأمنية، مما يؤدي إلى ضعف

---

[٧] عبد النبي، سعيد رشيد، "التجربة الكورية الجنوبية في التنمية"، مرجع سابق، ص ١٦٧.

[٨] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق بغداد، ٢٠١٢ – ٢٠١٣، ص ٤٩.

الإفادة من موارد السوق المالي في تمويل الأنشطة الاقتصادية وبرامج التنمية في العراق. ومن خلال الدراسة، يمكن أنْ نقارن بين كلّ مصادر التمويل الداخلية والخارجية بحسب نسبة مساهمتها إلى الناتج المحلي الإجمالي للعراق خلال المدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣).

من استقراء تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لسنوات متعددة، فقد اتضح لنا الآتي:

إن أكبر المصادر تأثيراً هي القروض الخارجية التي بلغت في المتوسط للسنوات (٢٠٠٥ – ٢٠١٣) نحو (٣٣,٤٪) إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكانت أقل ما يمكن في عام ٢٠٠٨ وبنسبة (٢٣٪) إلى الناتج المحلي الإجمالي، بسبب الأزمة المالية العالمية، وتأثيرها على دول العالم، وامتناعها عن الإقراض، بينما كانت أعلى نسبة لها في عام ٢٠٠٤، بسبب الديون المتراكمة على العراق قبل عام ٢٠٠٤ التي سجلت نسبة (٣٣٥٪) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

جاءت الادخارات المحلية ثانياً من حيث الأهمية وبنسبة (٢١٪) إلى الناتج الإجمالي كمتوسط للسنوات (٢٠٠٤ – ٢٠١٣)، وان هذا الارتفاع في نسبة المدخرات المحلية هو نتيجة طبيعية لما يمتاز به العراق من ريعية اقتصاده، واعتماده على النفط، وبالتالي وفرة الأموال لاسيما عند ارتفاع أسعار النفط.

بينما جاءت المنح والمساعدات ثالثاً من حيث الأهمية بنسبة (٩,٥٪) إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للسنوات (٢٠٠٤ – ٢٠١٣)، ونجدها في تناقص مستمر سنةٍ بعد أخرى، بسبب عزوف الدول الأجنبية عن دعم العراق بسبب الأزمات المالية التي تعصف بها، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط خلال هذه المدة، مما يقلل من أهمية المنح والمساعدات في تمويل برامج التنمية الاقتصادية في العراق.

ومن حيث التمويل المصرفي، فقد سجل نسبة (٥,٦٪) إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتوسطٍ للسنوات (٢٠٠٤ – ٢٠١٣)، فبالرغم من تزايد أهميته في تمويل التنمية الاقتصادية خلال السنوات المتلاحقة، إلا أ نّه لايزال دون المستوى المطلوب، وهذا يدل على ضعف الجهاز المصرفي، مما ينبغي العمل على رفع كفاءته لتحقيق زياد ة في أرباحه لتوفير التمويل اللازم لمشاريع التنمية الاقتصادية.

ثم يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر في المرتبة الأخيرة من حجم المساهمة بنسبة (١,١٪) إلى الناتج المحلي الإجمالي، لذا يعد أقل تأثيراً من المصادر التمويلية الأخرى في النشاط الاقتصادي وفي التنمية الاقتصادية للعراق[٩].

بناءً على ما تقدم، تتمثل البدائل المتاحة لإنعاش الاقتصاد العراقي في ظل المديونية الحالية في حين أن هناك أولويات للتمويل تضعها الحكومة عند تخصيص مواردها المالية نحو أهدافٍ معينة، ينبغي أنْ تنسجم مع الاستراتيجية الوطنية لخطط التنمية الاقتصادية، فهناك أولوياتٌ للإنفاق العام بشقيه الاستثماري

[٩] العنبكي، عبد الحسين، اقتصاد العراق النفطي، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١٢، ص٦٥.

والتشغيلي، وأولويات اقتصادية وأمنية واجتماعية تأخذها الدولة بالحسبان، وهذه الأولويات يمكن السيطرة عليها عند توفير التمويل اللازم لها، ولكن عند الأزمات المالية تتخبط الحكومة في وضع المسارات المناسبة في أماكنها المحددة، مما يستوجب البحث عن بدائلٍ متاحةٍ للتمويل لسد الموازنة العامة، ولتحقيق غاياتها التنموية التي كانت قد استهدفتها خطة التنمية الوطنية.

ومن استقراء بنود ومواد الموازنة العامة الاتحادية بشقيها التشغيلي والاستثماري، نجد أن الإنفاق التشغيلي يتفوق على الإنفاق الاستثماري، فعلى الرغم من تصاعد الإيرادات عام ٢٠٠٤، إلا أن هذا الصعود أو الارتفاع لم يحصل دفعة واحدة، إذ تصاعد تدريجياً إلى أنْ اقتربت مبالغها من مبالغ الموازنة التشغيلية عام ٢٠١٣، وذلك بسبب التوجه الصحيح من قبل الحكومة نحو زيادة الاستثمارات، كما أن أغلب الأموال المخصصة للاستثمار تذهب في تمويل مشاريع وهميةٍ بسبب الفساد المالي والإداري، مع ملاحظة الانخفاض في نسبة الاستثمارات عام ٢٠٠٩ من الإيرادات بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية، وانخفاض أسعار النفط، وحصول عجزٍ في الموازنة العامة الذي بدأ منذ عام ٢٠٠٦[١٠]. أن آثار القروض تكون سيئة اذا استخدمه لغرض استهلاكي لأن جزءاً كبيراً من الواردات يذهب لإطفاء الدين العام أي تأكل من الواردات تجعل الباقي غير كافٍ للاستثمار وباقي المجالات وتؤثر على الاقتصاد السياسي مما يؤدي إلى الركود وذلك لعدم وجود استثمارات إنتاجية وبذلك تخف قوة الدولة ولن يكون بمقدورها أن تنفق على أي موضوع استثماري.

المطلب الثاني

آثار القروض الخارجية على التنمية الاقتصادية

قبل الولوج في دراسة آثار القروض، يتوجب أنْ نعرج على معوقات التنمية الاقتصادية في العراق، لذا سنتناول ذلك تباعاً، وكالآتي:

معوقات الخطط الاقتصادية:

تتنوع المعوقات التي تواجه الاقتصاد العراقي بصورة عامة وكيفية توظيف مبالغ القروض الدولية بصورة خاصة، ويمكن إجمال ذلك بالآتي:

١ـ الاعتماد على مصدر واحد للتمويل:

إن من أهم خصائص الاقتصاد العراقي تتمثل بريعيته واعتماده الأساس على النفط كمصدر لتمويل الموازنة العامة والتنمية وكل الأنشطة الاقتصادية للبلد، ومن ثم فإن المعوق الأول الذي يواجهه العراق يتمثل في كيفية تنويع مصادر التمويل الداخلي، إذ إن أكثر من ٩٠٪ من الإيرادات تأتي من تصدير النفط، ومن ثم تشكل إيرادات النفط معظم إيرادات التصدير والإيرادات المالية للعراق، وهي إيرادات متقلبة بسبب تقلب

[١٠] عبد النبي، سعيد رشدي، "التجربة الكورية الجنوبية في التنمية"، مرجع سابق، ص ١٣٩.

الأسعار العالمية بشكل كبير، ففي عام ٢٠٠٨ هبطت أسعار النفط إلى أقل من ٤٠ دولار للبرميل الواحد، بعد أن كان قد وصل إلى ١٤٧ دولار للبرميل الواحد، وأدى ذلك إلى انتقال العراق من وضع الفائض إلى وضع العجز في الموازنة العامة، وبعد أن كان لديه فاض بقدر ٥,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧، أصبح يعاني من العجز المالي في عام ٢٠٠٩ بمقدار ١٥,٣ مليار دولار، ولكن عاد وانخفض العجز إلى ٥,٣ في عام ٢٠١٠ بعد تحسن أسعار النفط، وأشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى وجود فجوة مالية بمقدار ٤,٩ مليار دولار نهاية عام ٢٠١٠، إلى أن تم القضاء على العجز بعد استقرار أسعار النفط عام ٢٠١١، وكان على العراق الاستفادة من الأزمة، والعمل على تنويع مصادر الإيرادات، لا سيما المصادر المحلية للتمويل لكي لا تتكرر الأزمة التي عادت عام ٢٠١٤ وبشكل أشد من السابق[١١].

٢- تردي الوضع الأمني والانفاق العسكري:

لقد استنزفت الحروب التي مرّ بها العراق موارده المالية والبشرية بشكلٍ كبير، أولها الحرب العراقية الإيرانية، إذ تحول الفائض الاقتصادي الذي كان يملكه قبل الحرب والذي قدر بنحو ٣٥ مليار دولار إلى مديونية أثقلت العراق قدرت بنحو ١٢٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٤، بسبب الحروب (حرب الخليج الأولى والثانية وما بعدها من أحداث)، وكانت حرب الخليج الثانية عاملاً قوياً في تدمير الاقتصاد لاسيما بعد صدور عددٍ من القرارات الدولية من أهمها القرار رقم (٦٦١) في آب ١٩٩٠ المتضمن فرض عقوباتٍ اقتصادية (الحصار الاقتصادي) أدت إلى عزل العراق عن العالم الخارجي، مما أدى إلى ازدياد الضغوط التضخمية التي أثرت في قيمة سعر الصرف، مما فاقم من تدهور الاقتصاد العراقي، مما اضطر الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد، وتراجع المدخرات والأجور الحقيقية، فضلاً عن تزايد أعداد العاطلين عن العمل، أما الحرب الأخيرة التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق عام ٢٠٠٣، فقد أجهزت على أغلب البنى الارتكازية، واتسع التدمير ليشمل جميع الشركات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وما لم تطله الحرب فقد تعرض إلى السلب والنهب والحرق، إذ تم تدمير ٩٢ شركة حكومية من أصل ١٥٨، أما الباقي فتوقف عن الإنتاج والعمل لأسباب عديدة، منها الظروف الأمنية التي مرّ ويمر بها العراق منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن، فضلاً عن انقطاع التيار الكهربائي، وعدم توفير المواد الأولية وقطع الغيار وغيرها[١٢].

إن سوء الوضع الأمني ومحاربة الإرهاب بعد ٢٠٠٣ ولغاية الآن يستدعيان العمل على توجيه الإمكانيات المادية، وتوجيه التمويل اللازم للتسليح ولدفع رواتب المقاتلين، مما يؤثر في التخصيصات المعدة للاستثمار، بدلا من توجيه التمويل نحو التنمية، يتم توجيه جزء كبير إلى الجيش والقوات المسلحة[١٣].

---

[١١] العنبكي، عبد الحسين، اقتصاد العراق النفطي، مرجع سابق، ص ٥٢.
[١٢] عبد النبي، سعيد رشيد، "التجربة الكورية الجنوبية في التنمية"، مرجع سابق، ص ١٣٥.
[١٣] العنبكي، عبد الحسين، اقتصاد العراق النفطي، مرجع سابق، ص ٥٣.

٣- شيوع وانتشار الفساد المالي والإداري:

أخذت ظاهرة الفساد المالي والإداري في التوسع بسرعة كبيرة في غالبية مفاصل الحياة في العراق، مما أدى إلى التدهور المالي والإداري، فالأموال لا تذهب إلى ما هو مرسوم لها ومخصص لها من أغراض التمويل التنموي والاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المتعددة، مما أدى إلى تأثيرات خطيرة في الاقتصاد العراقي مخلفة الفقر والبطالة، فضلاً عن إعاقة النمو والتنمية الاقتصادية للبلد، لا سيما بعد أحداث عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن.

بناء على ما تقدم، تخلف العراق عن أغلب دول العالم في مستوى الشفافية، كما ذكر في مؤشرات منظمة الشفافية العالمية، إذ يعاني من انخفاض مستوى الشفافية لديه (أي ارتفاع معدل الفساد) بصورة مستمرة، فبعد أن كان في المركز ١١٣ من الشفافية بين دول العالم عام ٢٠٠٣، نجد إنه وصل إلى المركز ١٧٨ عام ٢٠٠٧، وانخفض قليلاً ليصل إلى المستوى ١٧١ بين دول العالم عام ٢٠١٣، بينما نجد مؤشر الثقة بشفافية العراق منخفضاً جداً، وهذا يدل على عمق الفساد المالي والإداري وتزايده من سنة لأخرى.

يتضح مما تقدم، أن العراق يقع في أسفل دول العالم في مستوى الشفافية، أي تزايد نسب الفساد بعد عام ٢٠٠٣، تأتي بعده فقط السودان والصومال في المرتبتين الأخيرتين حسب بيانات منظمة الشفافية الدولية، ولكن بالرغم مما يرد على مدى المصداقية في مؤشرات وتقارير منظمة الشفافية الدولية والخلفيات السياسية لها، إلا أن ذلك لا يُخفي حقيقة الفساد المالي والإداري الموجودة[١٤].

وقد قدرت هيئة النزاهة العراقية حجم الأموال المهدورة في وزارات الدولة بسبب الفساد المالي بنحو ٧,٥ مليار دولار لعامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦[١٥].

٤- عدم تخصيص مبالغ القروض لخلق مشاريع استثمارية:

تجدر الإشارة إلى إن غالبية القروض الدولية كانت مخصصة لأغراض استهلاكية وليست إنشاء مشاريعٍ استثمارية، نتيجة العجز الكبير الموجود في الموازنة العامة الاتحادية في العراق، إذ قدر بنسبة تقارب ٢٥٪، مما انعكس سلباً على تمويل التنمية الاقتصادية.

فضلاً عن ذلك، فإن من المعوقات التي يواجهها التمويل الأجنبي في العراق هو كيفية تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية، لاسيما وأن العراق يعاني من التدهور الأمني، فضلاً عن تخوف البعض من الاستثمارات الأجنبية ويعدها عودة للشركات الاحتكارية. ولكن في ظل الأزمة المالية التي يمر بها العراق بسبب انخفاض أسعار النفط، ينبغي العمل على تهيئة الظروف المناسبة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية

---

[١٤] ينصرف مختصر الـ (cpi) إلى المؤشر العالمي للفساد الذي يتألف من عشر نقاط، الذي يحصل على المرتبة ١٠ يعني ليس فيه أي فساد، أما المرتبة صفر فتعني من أكثر الدول فساداً.

[١٥] الفتاح محمد، سعاد عبد، "الفساد الإداري والمالي مظاهره / سبل معالجته"، بحث منشور في مجلة النزاهة، العدد (٣)، بغداد – العراق، ٢٠٠٧، ص ٨.

لتمويل المشاريع الاستثمارية، وتهيئة المناخ الاستثماري المستقر الشفاف الجاذب لهذه التدفقات، والسماح للأعمال الصناعية والتجارية والدولية للولوج إلى البلد، لتحقيق أقصى ما يمكن من عوامل التأثير على النشاط الاقتصادي، والنمو، والتنمية من خلال سياسة اقتصادية تنظيمية تشجع على الاستثمارات الأجنبية، وتحميها في الداخل من العمليات الإرهابية، وفي الخارج من خلال تلافي حصول الازدواج الضريبي، وإقامة الشراكة بين الشركات الأجنبية والمحلية لبناء القدرات الإنتاجية المحلية وتوفير التمويل اللازم لها[١٦].

٥- تدهور المستوى المعيشي:

يتمثل السبب الرئيسي في تدهور المستوى المعيشي في عدم تخصيص مبالغ القروض الأجنبية لإنشاء مشاريعٍ إنتاجية أو خلق فرص عملٍ جديدة، مما أدى إلى بقاء المستوى المعيشي للمواطن العراقي على حاله دون حصول أي تغييرات تُذكر في الواقع العملي.

المطلب الثالث

آثار القروض الخارجية في تمويل النشاط الاقتصادي العراقي

القاعدة العامة أن مبالغ القروض الدولية لم يتم تخصيصها للتنمية الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية، إلا بصورة عرضية واستثنائية، وذلك بسبب الشروط المشددة التي وضعها صندوق النقد والبنك الدوليين، من ثم فإن كلّ قرض محددٌ بالهدف الذي منح من أجله والذي اتخذ الطابع الاستهلاكي أكثر من تركيزه على الطابع التنموي.

على الرغم مما تقدم، وبالنظر لتنوع النشاط الاقتصادي في العراق، لابدّ من الإشارة إلى إن دراستنا ستقتصر على ثلاثة قطاعات فقط، وهي القطاع النفطي والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي، باعتبارها تمثل أهم ثلاثة قطاعات، والتي من الممكن أنْ تمول الموازنة العامة للدولة، ولغرض التركيز على موضوع الاقتراض وبالأخص فيما يتعلق بالتمويل التنموي بعد عام ٢٠٠٣، سنتناول هذه الأحكام تباعاً، وكالآتي:

أولاً: أثر القروض الخارجية على القطاع النفطي:

يعد العراق ثالث أكبر دولة بعد السعودية وإيران، من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد بمقدار ١١٥ مليار برميل وبنسبة ١١٪ من الاحتياطي العالمي المؤكد، أما الاحتياطي المحتمل فيصل إلى ٢٥٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي، إلا أنه وبسبب الحروب وعدم الاستقرار الأمني والاقتصادي وتعرض أنابيب النفط إلى التفجيرات، فإنه ولغاية العام ٢٠١٣ لم يصل إنتاج العراق من النفط إلى ما كان عليه ١٩٧٩ والذي كان أكثر من ٣,٥ مليون برميل يومياً، حيث تشير إحصاءات وزارة النفط إلى إن مجموع الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها خطوط الأنابيب للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦) وصلت إلى ٥٠٠ هجمة إرهابية كان منها ٢٥٦

[١٦] عبد النبي، سعيد رشيد، "التجربة الكورية الجنوبية في التنمية"، مرجع سابق، ص ١٥٦.

هجوماً على أنابيب شركة نفط الشمال و ٤٨ هجوماً على شركة نفط الجنوب، مما أثر على الصادرات النفطية، وبالتالي على التنمية الاقتصادية في العراق، حيث تشير الإحصاءات النفطية إلى أعلى معدل يومي للإنتاج كان في عام ٢٠١٣، إذ بلغ نحو ٢٩٧٩ مليون برميل، مما رفع من معدل التصدير إلى ٢٣٩٠ برميل يومي، وهذا مؤشر جيد على تطور القطاع النفطي، بسبب استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج من خلال جولات التراخيص، مما دفع العائدات النفطية - التي تمثل إيرادات لتمويل الموازنة العامة للدولة - إلى الارتفاع بشكل كبير منذ عام ٢٠٠٤، إذ كانت تقدر بنحو ١٧ مليار و ٧٥١ مليون دولار حتى وصل إلى نحو ٩٤,٢٠٩ مليار دولار في عام ٢٠١٢.

خلافاً لما كان مرسوماً له في خطة التنمية الوطنية، إذ كان من المفترض استغلاله استغلالا رشيداً في تحقيق تنمية اقتصادية في كافة المجالات، وتنويع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد على إيرادات النفط فقط في برامج التمويل مستقبلاً، إلا أن الانخفاض في عوائد النفط من ٩٤,٢٠٩ مليار في عام ٢٠١٢ إلى ٨٩,٧٦٥ مليار دولار هو بسبب الانخفاض الذي حصل في أسعار النفط[١٧].

ثانياً: القروض الخارجية على القطاع الصناعي:

نشط هذا القطاع وبدت ملامح تطوره في سبعينيات القرن الماضي، وذلك بفضل الفائض المتحقق من عوائد النفط، إلا انه تحول إلى الصناعات العسكرية في مطلع الثمانينات بسبب الحرب بين العراق وإيران، وبدأ الانهيار تدريجياً في القطاع الصناعي، وانقضاء عمر الإنتاج للمكائن والمعدات من دون استبدالٍ أو صيانة، مما أدى إلى تراجع معدلات النمو للقطاع الصناعي من ١٠,٢٪ للمدة ١٩٧٠ – ١٩٨٠ إلى ٤,١٪ للمدة ١٩٨٠ – ١٩٩٠، ولكنه عاد وانتعش في عقد التسعينات بسبب الحصار الاقتصادي على العراق بالرغم من استمرار التآكل في المكائن والمعدات، وعاد وانخفض بعد العام ٢٠٠٣ ليكون معدل النمو سالباً بنحو ٧,٣-%، بسبب اتجاه السياسات الحكومية نحو الاستيراد، وعدم تفعيل دور القطاع الصناعي، وقد أشارت استراتيجية التنمية الوطنية (وزارة التخطيط) إلى ضرورة إيقاف عمل المشاريع التي ليس لها جدوى اقتصادية، والعمل على إعادة توزيع موجوداتها لاستخدامات أكثر إنتاجية، وتشجيع إقامة المشاريع الصغيرة، وتطوير آلية التمويل المناسبة لهذه المشاريع، وبدأ التوجه نحو الاستثمار في القطاع الصناعي، ولاسيما الصناعات التحويلية بعد عام ٢٠٠٧ حتى بلغ حجم التمويل الاستثماري لهذا القطاع بنحو ٨٠٠ مليون دولار خلال المدة ٢٠٠٧ – ٢٠١٠، وبالرغم من زيادة حجم التخصيصات الاستثمارية في القطاع

[١٧] العنبكي، عبد الحسين محمد، الإصلاح الاقتصادي في العراق – تنظيم لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، ط ٢، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٥، ص٢٦٤-٢٦٥.

الصناعي، إلا أنه لا يزال دون المستوى المطلوب من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي[١٨].

ثالثاً: أثر القروض الخارجية على القطاع الزراعي:

تعد الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية التي توفر الاحتياجات الغذائية للأفراد، فضلاً عن الموارد النقدية التي يمكن استغلالها في تمويل التنمية، علاوة على الحد من البطالة، إلا إن العراق يعاني من قصور واضح في هذا المجال، من حيث عدم تلبية القطاع الزراعي للحاجة المحلية، مما يضطره إلى الاتجاه نحو الخارج لاستيراد أغلب المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية، لاسيما من خلال الاعتماد على الموارد النفطية في تمويل استيرادها، بعد أنْ كان العراق من المصدرين للقمح والشعير والرز والتمور في خمسينات القرن الماضي، فخلال السنوات الماضية قبل عام ٢٠٠٣ انخفض الإنتاج الزراعي بمعدل ١,١٪ سنوياً، وانخفضت نسبة مساهمة الفرد في الإنتاج نحو ٣,٩٪ سنوياً، وانخفضت إنتاجية الحبوب الرئيسية (الحنطة والرز والشعير) بشدة، وذلك بسبب السياسات الحكومية المتبعة سابقاً على مستوى الأسعار والإنتاج والتسويق، لا سيما السياسات التمويلية الضعيفة[١٩]. وقد انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٦٪ في الخمسينات من القرن الماضي إلى ٢٣٪ في عام ٢٠٠٠ بسبب العقوبات الاقتصادية على العراق[٢٠]. وانخفض إلى ٦,٩٤٪ في عام ٢٠٠٤ وإلى ٣,٨٥٪ في عام ٢٠٠٨[٢١]، بسبب الحروب والإرهاب.

ومما تجدر الإشارة إليه هو إن العراق يمتلك مساحة واسعة قابلة للزراعة من الممكن استثمارها لتكون منتجة، إذ تقدر المساحات القابلة للزراعة بنحو ١٧,٥ مليون هكتار، ولم يُستغل منها فعلياً سوى (٧ مليون) هكتار بسبب عدم توافر الإمكانات المادية والفنية لاستغلالها[٢٢].

ومن هذا المنطلق المتردي لواقع الزراعة، فقد بادرت الحكومة ومن خلال المصرف الزراعي والمصارف التجارية الأخرى قبل عام ٢٠٠٣ إلى الشروع بتمويل المزارعين بقروضٍ إنتاجية قصيرة المدى، ولكن بأسعار فائدة عالية جداً تقدر بنحو ١٨ – ٢٠٪ من قيمة القرض، ومن ثم لم يتطور القطاع الزراعي لسد الاحتياجات المحلية، إلا أن الحال تغير بعد عام ٢٠٠٣، إذ تم إنشاء صندوق لإقراض المزارعين برأس

---

[١٨] العنبكي، عبد الحسين محمد، الإصلاح الاقتصادي في العراق – تنظيم لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مرجع سابق، ص ٢٦٤ – ٢٦٦.

[١٩] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧، العراق، ٢٠٠١، ص ٣٠.

[٢٠] حلفي، عبد الجبار عبود، الاقتصاد العراقي النفط – الاختلال الهيكلي – البطالة، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٥، ص٥٨.

[٢١] العنبكي، عبد الحسين محمد، الإصلاح الاقتصادي في العراق – تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مرجع سابق، ص ٢٤٦.

[٢٢] الراوي، أحمد عمر، دراسات في الاقتصاد العراقي عام ٢٠٠٣، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، ٢٠٠٩، ص٣٥٨.

مال قدره ٢٥ مليار دينار عراقي، ليساهم في توفير التمويل الميسر وفق ضمانات مناسبة، ثم جاءت المبادرة الزراعية للحكومة العراقية عام ٢٠٠٨ لتشكل انعطافه كبيرة بهذا الشأن إذ تم إنشاء صناديق إقراضيةٍ متخصصة تعمل على توفير القروض من دون فوائد للمزارعين في مجال البستنة والنخيل، وإدخال المكننة والتكنولوجيا، وكذلك تنمية الثروة الحيوانية ومشروعات التنمية الزراعية الكبرى، وقد تم تخصيص مبلغ ٢٤٠ مليون دولار لهذه الصناديق عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩، وكان لهذا التمويل الإنفاقي أثر إيجابي في تنمية القطاع الزراعي بخطوات غير مسبوقة[٢٣].

بعبارة أخرى، فإنه كان للمبادرة الزراعية الدور البارز في عودة المنتج الزراعي العراقي للظهور مجدداً في الأسواق المحلية العراقية، بسبب التأثير الكبير لقروض صناديق الاقراض المتخصصة لتعيد تصاعد النشاط الزراعي بعد عام ٢٠٠٨[٢٤].

وعلى الرغم من المبادرة المذكورة أعلاه نتيجة القرض الدولي، إلا أن التطور الحاصل في القطاع الزراعي ما يزال لا يتناسب مع ما هو متاحٍ من موارد بشريةٍ وطبيعية، لاسيما في إتّباع سياسة الإغراق لاستيراد المنتجات الزراعية من مختلف بلدان العالم، مما أدى إلى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي.

نخلص مما تقدم إلى عدم نجاعة التمويل الاقتصادي في العراق، فهناك مجموعة من المسارات التمويلية غير الصحيحة التي يتم الاعتماد عليها سواء في تخصيصات الموازنة العامة للدولة، أو في تنفيذ المشاريع الاستثمارية، أو من حيث شمول القطاعات الاقتصادية المختلفة بنسب التمويل اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق[٢٥]، والتي تتمثل في وجود اختلال هيكل الإنفاق العام، إذ إن تحديد الاختلال الحاصل في هيكل الإنفاق العام للدولة العراقية ينبغي أن يتبع حجم التخصيصات المالية في الموازنات العامة للدولة بشقيها الاستثماري والتشغيلي لتحليل مسارات التمويل، ومعرفة الخلل فيها بغية تصحيحها، وينبغي معرفة معدل النمو الاقتصادي لها لبيان الاختلال الحاصل في الموازنة العامة[٢٦]، فضلاً عن استمرار النفقات

---

[٢٣] وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠ – ٢٠١٤، العراق، ٢٠١٥، ص ٧٢.

[٢٤] بلغ عدد معدلات القروض منذ عام ٢٠٠٨ ولغاية عام ٢٠١٢ (٥٦٨٦٤) قرضاً، وبمبالغ تمويلية قدرت بـ (٩٢٢,٥٣١) مليار دينار عراقي، وهو الأمر الذي يدلل على نمو القطاع الزراعي، وارتفاع قيمة الناتج المحلي والإجمالي من ٦,٠٤ تريليون دينار عام ٢٠٠٨ عند بداية المبادرة الزراعية وبنسبة مساهمة ٣,٨٥٪ إلى أكثر من ٨,٣ تريليون دينار عراقي عام ٢٠١٠ وبنسبة مساهمة ٥,١٦، ثم ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي إلى أكثر من ١٠,٧ ترليون دينار عراقي في عام ٢٠١٣، ولكن بنسبة مساهمة أقل قدرت بنحو ٤,٠٢٪.

[٢٥] من خلال البحث والدراسة، يتبين هيكل الانفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي للسنوات (٢٠٠٤ – ٢٠١٣)، إذ إن الإنفاق الكلي في تزايد مستمر بسبب الانخفاض المتواصل في أسعار النفط خلال المدة المذكورة، حيث ارتفع الانفاق العام من (٣٢,١) ترليون دينار عراقي في سنة ٢٠٠٤ إلى (١٣٨,٤) ترليون دينار عراقي في عام ٢٠١٣ أي بزيادة قدرها (١٠٦,٣) ترليون دينار، وهو مبلغ ضخم جداً نسبة إلى موازنات دول الجوار، مما عدا دول الخليج العربي؛ وزارة المالية، الموازنة العامة، العراق، سنوات مختلفة.

[٢٦] إذ نجد إن النفقات التشغيلية قد وصلت إلى (٨٣,٣) ترليون دينار عراقي عام ٢٠١٣، بينما لا تزال النفقات الاستثمارية تساوي (٥٥,١) ترليون دينار أي أقل من النفقات التشغيلية بمبلغ (٢٨,٣) ترليون دينار عراقي، وهذا مؤشر على اختلال بنية الانفاق العام خلال المدة المذكورة رغم الزيادة في نسبة الانفاق الاستثماري إلى الانفاق الكلي من (١٥,٨٪) سنة

التشغيلية بالارتفاع بحجمٍ يفوق الحجم الإجمالي للنفقات الاستثمارية، وكذلك التلكؤ الحاصل في تنفيذ برامج التمويل الاستثماري[٢٧]، وكذلك إعادة ترتيب أولويات التمويل القطاعي[٢٨].

بعبارة أخرى، فإن مبالغ القروض الدولية لم تستطع تحقيق تنميةٍ شاملة في العراق، وذلك بسبب كثرة تعثر القطاعات والبنى التحتية في العراق من جهة، فضلاً عن عدم وجود خططٍ تنموية للحكومة، إذ إنه مع قيام وزارة التخطيط بوضع الخطة الاقتصادية الخمسية، إلا أنها لم تنجح في إنجاز وتنفيذ هذه الخطة، ناهيك عن عدم وجود ربطٍ بين الموازنة العامة الاتحادية ومشاريع خطط التنمية الاقتصادية في العراق، وهو الأمر الذي يمكن معه القول بأن الموازنة العامة الاتحادية في العراق تسير في جانب، وخطط التنمية الاقتصادية تسير في جانبٍ آخر.

المبحث الثاني

أثر القروض الخارجية على التمويل المصرفي والقطاع الخاص والتضخم التمويلي

الأصل العام يتمثل في أن كفاءة عملية التمويل تتحدد من خلال الدور الذي تمارسه السياستان المالية والنقدية لأي بلد، إذ إن مدى فاعلية كل من هاتين السياستين تقرر حجم النمو الاقتصادي والناتج الحقيقي معبراً عنه بالنشاط الاقتصادي لهذا البلد أو ذاك، شريطة أن تكون معدلات التضخم وأسعار الصرف مستقرة نسبياً.

ويمكن القول بأن آثار القروض الخارجية على التمويل المصرفي والتضخم هي آثار مباشرة على الموازنة العامة.

وللإحاطة بأهمية ما تقدم، تم تقسيم هذا المبحث على أربع مطالب:

المطلب الأول: أثر القروض الخارجية على السياسة النقدية.

المطلب الثاني: آثار القروض الخارجية على السياسة المالية.

المطلب الثالث: أثر القروض الخارجية على القطاع الخاص.

٢٠٠٤ إلى (٣٩,٩٪) سنة ٢٠١٣، بينما لا زالت نسبة الإنفاق التشغيلي سنة ٢٠١٣ تشكل نسبة كبيرة بنحو (٦٠٪) من الانفاق العام الكلي؛ يراجع: وزارة التخطيط، دائرة الاستثمار الحكومي، قسم الموازنة الاستثمارية، العراق، ٢٠١٥.

[٢٧] في العراق وبعد عام ٢٠٠٣ وبسبب المعوقات الكبيرة التي يمر بها من عدم الاستقرار الاقتصادي والأمني وأخرى ذكرت سابقاً، فإن البرامج الاستثمارية لم تنفذ وفق ما هو مخطط ومرسوم لها في استراتيجيات التنمية الوطنية، ولم يتم صرف التخصيصات الاستثمارية فعلياً وفي الأنشطة المناسبة التي وضعت من أجلها، فضلاً عن ضعف كفاءة تنفيذ البرامج الاقتصادية، حتى إنه لم يتم التوصل إلى نسب تنفيذ المشاريع الاستثمارية المقرر تنفيذها، إذ نلاحظ من خلال الدراسة انخفاض حجم التمويل الاستثماري إذ لم يتجاوز في أفضل الظروف مبلغ (٥٥,١) ترليون دينار عراقي في عام ٢٠١٣، الذي يشهد ارتفاع كبير في أسعار النفط الذي وصل فيه سعر برميل النفط إلى نحو (١٣٧) دولار، والتي سميت فيه موازنة العراق بالموازنة الانفجارية ورغم قلة التمويل الاستثماري، إلا أنه لم يتم صرفه كاملاً، بسبب سوء الاستخدام وعدم كفاءة المنظمين مما خفض من نسب التنفيذ، لذا ينبغي معالجة هذا الوضع المتردي من خلال مستشارين ذوي كفاءة وقدرة تنظيمية لدراسة المشاريع الاستثمارية، ووضع التمويل اللازم، وتنفيذها في الوقت الملائم، وعدم هدر الأموال، والمحافظة عليها، واستغلالها أمثل استغلال ممكن؛ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، دائرة الموازنة الاستثمارية، العراق، ٢٠١٦.

[٢٨] وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات (٢٠١٠ – ٢٠١٤)، العراق، بغداد، ٢٠١٥، ص ٢٤.

المطلب الرابع: أثر القروض الخارجية على التضخم التمويلي.

المطلب الأول

أثر القروض الخارجية على السياسة النقدية

تُعد السياسة النقدية جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية الكلية لأي بلد، والتي تؤدي دوراً بارزاً في تحديد وتنظيم السيولة النقدية، وعرض النقود والائتمان كأهداف وسيطة لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل باستقرار الأسعار، والقضاء على التضخم الذي ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية للبلد، من هنا يكون للسياسة النقدية دور يكاد يكون غير مباشر في عملية تمويل التنمية الاقتصادية للبلد من خلال التحكم في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، ومن ثم التأثير في حجم المعروض النقدي، وحجم التمويل الممنوح من المصارف للمساهمة في النشاط الاقتصادي.

لقد ظهرت بوادر سياسة نقدية جديدة بعد عام ٢٠٠٣، لا سيما بعد صدور القانون ٥٦ لعام ٢٠٠٤ الذي بموجبه تم منح الاستقلالية للبنك المركزي العراقي عن الحكومة، مما جعله بمنأى عن ضغوط السلطة المالية في تمويل خزانتها، فلم يعد البنك المركزي مصدراً تمويلياً للعجز الاتحادي عند حصوله، بل حتى المصارف العامة الخاضعة لرقابة البنك المركزي، فإنه يتعامل معها عن طريق أدوات وقنوات السوق الثانوية، كما يقوم البنك المركزي بتمثيل الحكومة في المؤسسات الدولية المالية والنقدية من خلال وظائفه من دون أنْ يتحمل أية التزامات مالية نيابة عنها، واتجه البنك المركزي في سياسته النقدية الجديدة نحو اقتصاد السوق من خلال استخدامه الأدوات النقدية غير المباشرة، باعتبارها مدخلاً مهماً للتحكم والتأثير في المتغيرات النقدية، وتم منح الحرية للمصارف في تحديد أسعار الفائدة المختلفة على وفق سياساتها النقدية المتبعة، وبالتنسيق مع سياسة البنك المركزي النقدية، بعيداً عن التحكم الإداري لغرض جذب الودائع المختلفة، ولاسيما الادخارية منها، فضلاً عن قيام البنك المركزي باعتماد مزاد العملة للسيطرة على الكتلة النقدية، إلا أن ذلك أدى إلى تخفيض نسبة العملة المحلية في التداول إلى عرض النقود بالرغم من الارتفاع الحاصل في الإنفاق العام وفي عرض النقود[٢٩].

إلا أنه سرعان ما رجع سعر التضخم إلى مساره الطبيعي عام ٢٠١٣، وذلك بسبب سياسة البنك المركزي في السيطرة على الكتلة النقدية، إذ إن طبيعة التحول الحاصل في أهداف السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، لا سيما بعد صدور قانون المصارف العراقي الجديد رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤، قد تبنى استراتيجية التحول نحو اقتصاد السوق، إذ أصبح الهدف وفق نصوص القانون هو السعي نحو تحقيق استقرار الأسعار المحلية، فضلاً عن الحفاظ على نظامٍ مالي تنافسي ومستقر يستند إلى السوق، في حين كان القانون السابق

[٢٩] داغر، محمود محمد، "السياسة النقدية في العراق من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال"، مقال منشور في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (٦٥)، القاهرة – مصر، ٢٠١٤، ص ٣٣ – ٣٥.

يهدف إلى ضمان استقرار قيمة العملة العراقية، وكذلك تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، بحيث لا يخرج عن إطار السياسة المالية للدولة في تحقيق النظام الاشتراكي، وقد كانت التوجيهات الجديدة لسياسة البنك المركزي النقدية تقديم العديد من التسهيلات، فضلاً عن الفوائد عليها والتي تمثلت في فائدة البنك (سعر السياسة) ٦٪، والتي تحدد من قبل البنك المركزي لغرض استقرار الأسعار، إن التأثير الكبير للإنفاق الكلي في السلع والخدمات (الطلب الكلي) ففي الاقتصاد العراقي هو بسبب اتساع المصروفات العامة الجارية ذات الطبيعة الاستهلاكية العالية، إذ ارتفعت فقرة المدفوعات التحويلية والرواتب والأجور نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من (٣٥٪) في عام ٢٠٠٤ إلى (٦٠٪) في عام ٢٠٠٨، مما يعني إن ضغوطات الطلب الكلي قد ساهمت في تعظيم مخاطر التضخم الناجم عن زيادة الإنفاق العام، لاسيما الإنفاق الحكومي والاستهلاكي مع قصور القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعة، فضلاً عن ارتفاع نسبة البطالة التي وصلت إلى ٢٦,٦٪ من القوى العاملة في العراق لعام ٢٠٠٤، مما أدى إلى الاختلال الاقتصادي وعدم الاستقرار[٣٠].

يتضح مما تقدم، أن للسياسة النقدية دوراً مهماً في خفض التضخم وتعزيز قيمة الدينار العراقي، استناداً إلى المبادئ التي جاء بها قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤، فضلاً عن العمل على استقرار السوق النقدية (عرض النقد والطلب عليه). لقد بدأت تأثيرات السياسة النقدية تتعمق بشكلٍ إيجابي بعد عام ٢٠٠٨، إذ انخفض التضخم بفعل عمليات السوق المفتوح من ضمنها مزادات العملة التي يقوم بها البنك المركزي للسيطرة على الأسعار وعرض النقد، فعلى الرغم من تصاعد معدلات الكتلة النقدية بعد عام ٢٠٠٨، إلا أن ما نلاحظه نجاح السياسة النقدية في الحدّ من ارتفاع الأسعار، فضلاً عن تحسين سعر صرف الدينار العراقي.

وعلى الرغم من الأهداف المذكورة أعلاه، فإنه لا يزال القطاع المصرفي في العراق يواجه معوقات ناجمة في بعض الأحيان عن الاقتراض الدولي، وتتمثل بالآتي:

أولاً: مخاطر التغيرات في أسعار الصرف:

تنشأ هذه المخاطر عندما تقوم المؤسسات التمويلية ومنها المصارف باقتراض العملة الأجنبية من الخارج، ثم تقوم بإقراضها إلى المشاريع الاستثمارية للبلد بالعملة المحلية، إذ قد تنخفض قيمة العملة المحلية بعد مدة من الزمن، بحيث إنها لا تكفي لسد قيمة العملة الأجنبية وقت السداد، فضلاً عن مخاطر أخرى منها امتناع الحكومة الوطنية عن بيع النقد الأجنبي للمصارف عند حاجتها إليها وقت التسديد، أو قد لا تسمح الحكومة بخروج النقد الأجنبي من البلد وقت السداد بغض النظر عن المصدر.

[٣٠] الأمير، حافظ عبد، التأثيرات التنموية لمصادر التمويل في العراق، مرجع سابق، ص ٢٣.

وتعد مؤسسات التمويل الصغيرة أكثر عرضة من غيرها لمخاطر التغيرات في أسعار الصرف، إذ إن ٥٠٪ منها لا تمتلك وسائل لحمايتها من هذه المخاطر، فإذا كانت القروض التي تعطيها للمشاريع الاستثمارية مقومة بالعملة الأجنبية التي اقترضتها من الخارج، فليس هنالك مخاطر من الإقراض، أما إذا كانت غير مقومة بالعملة الأجنبية، فستحصل حالة عدم التوافق بين العملتين الأجنبية والمحلية، ومن ثم ستحتاج المؤسسة المصرفية إلى عملةٍ محليةٍ أكبر لسداد العملة الأجنبية التي اقترضتها من الخارج.

ثانياً: ضعف الانتشار المصرفي لفروع المصارف العراقية خارج العراق:

يعاني العراقيون المقيمون خارج العراق لا سيما المستثمرين منهم من قلة عدد المصارف العراقية، فحسب التقرير الصادر من البنك المركزي العراقي لعام ٢٠١٢، فإن عدد الفروع للمصارف الحكومية (مصرف الرافدين) بلغ ٨ فروع خارج العراق، فيما بلغ عدد المصارف الأهلية ٤ مصارف، وهي كل من المصرف التجاري العراقي الأهلي، ومصرف الوركاء للاستثمار، ومصرف البلاد الإسلامي، ومصرف التعاون الإسلامي للاستثمار، إذ مقارنة بباقي الدول العربية في حجم الانتشار المصرفي لسنة ٢٠١٢، يتضح ضعف حجم الانتشار المصرفي للعراق، وهذا ما يعيق الإفادة من رؤوس الأموال العراقية الموجودة في الخارج، ويصعب من انتقالها إلى الداخل، وبالتالي يضعف من إمكانية تمويل المشاريع الاستثمارية في العراق[٣١].

ثالثاً: الارتفاع المتزايد في خدمة أو عبء سداد الدين في الناتج المحلي الإجمالي:

سبق وأن بينا ارتفاع مبالغ القروض السيادية في الموازنة العامة الاتحادية إلى (١٦) قرضاً بالإضافة إلى الديون الخارجية الأخرى من غير المؤسسات الدولية.\

وتتمثل القاعدة العامة في العراق بارتفاع سعر الفائدة للقروض الدولية على معدل الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى قصورٍ في الموارد المالية المتوفرة، إذ ارتفعت هذه النسبة في العراق، لتصل إلى مستوياتٍ مرتفعة ناهزت ٤٦٢٪ عام ٢٠٠٣ قبل أن تنخفض إلى ٣٤٠٪ عام ٢٠٠٤، وهذه الزيادة يفهم منها زيادة حقوق الغير والمؤسسات الدوية في الناتج المحلي الإجمالي[٣٢].

كما تجدر الإشارة إلى إن الاقتصاد العراقي ما زال متأثراً بتضخم الطلب المعزز بالإنفاق الحكومي، فضلاً عن تأثيرات الاختلال في بنية النشاط الكلي بسبب الاعتماد على القطاع النفطي، واستمرار المعدل العالي للبطالة، مما أدى إلى بروز ظاهرة التضخم الركودي، فالسياسة النقدية نجحت نسبياً في منع توسع الكتلة النقدية، وبالتالي في خفض الأسعار، ولكنها لم تستطع أنْ تنقل أثر هذا النجاح[٣٣] إلى السياسة المالية،

---

[٣١] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، مرجع سابق، ص ١٢٩.

[٣٢] حسون، أياد كاظم، مشكلة المديونية الخارجية لبلاد عربية مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق، مرجع سابق، ص ٧٣ – ٧٤.

[٣٣] ثويني، فلاح حسن، "التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق"، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد (٨)، الخاص، الجامعة المستنصرية – كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد – العراق، ٢٠٠٦، ص ١٢٣ – ١٢٦.

وبمعنى آخر إلى الاقتصاد الحقيقي، مما أبقى على هيمنة القطاع العام والإنفاق العام من خلال النشاط الريعي مع مستوى عرض محلي لا يتجاوز القطاع الخدمي.

المطلب الثاني

آثار القروض الخارجية على السياسة المالية

تعد السياسة المالية للبلد من السياسات المهمة للدولة على مستوى الاقتصاد الكلي، إذ تؤدي دوراً مهماً بالتأثير في مستوى الطلب الكلي، ومن ثم في النشاط الاقتصادي، والنمو، والتنمية الاقتصادية من خلال زيادة إيرادات الدولة، والسيطرة على نفقاتها العامة عن طريق أدواتها المختلفة لتحقيق الأهداف العامة للدولة.

فاستخدام أدوات السياسة المالية في العراق والمتمثلة بالتغيرات في الإنفاق الحكومي والضرائب وعمليات الدين العام أحدثت تأثيراً كبيراً في النشاط الاقتصادي، وفي مستويات المعيشة من خلال التمويل المخصص للإنفاق لدعم البطاقة التموينية والوقودية ودعم المزارعين، مما انعكس إيجاباً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي كان يتراوح ما بين (١٦١ – ٩٢٧ دولار) لكل فرد، بحسب بيانات الموازنة العامة في خطة التنمية قبل عام ٢٠٠٣، ولكن بعد عام ٢٠٠٣ أُضيفت بنود جديدة تتمثل في حقوق الملكية واستيراد الطاقة الكهربائية وغيرها، فانعكس على متوسط نصيب الفرد الذي شهد نمواً بنسبة ١٤,١٪، ويرجع ذلك إلى الارتفاع النسبي في المستوى المعيشي، بسبب ارتفاع عوائد الصادرات النفطية الذي جاء نتيجة ارتفاع أسعار النفط، مما زاد من مساهمة القطاع النفطي بالناتج المحلي الإجمالي، أما من حيث إيرادات الضرائب في العراق فإنها لا تزال قليلة المرونة، بحيث أنها تستجيب بشكل بطيء للتغيرات الحاصلة في الناتج الإجمالي، والسبب ضعف كفاءة الجهاز الضريبي وعدم مواكبته للتطورات التقنية، مما يؤدي إلى إخفاقات في تحصيل الضرائب وارتفاع التهرب الضريبي[٣٤]، فضلاً عن الأسباب الإدارية والاقتصادية والتشريعية[٣٥].

من هذا المنطلق، فإن إتباع منهج السياسة التوسعية في السياسة المالية للعراق، قد أدى إلى ارتفاع نسب التضخم بسبب الارتفاع الكبير في الإنفاق الحكومي، حيث إ ن أكثر من ٧٠٪ هو إنفاق استهلاكي، فالسياسة المالية أخفقت في تحقيق قاعدة قوية للنمو الاقتصادي بميلها نحو الإنفاق الجاري المولد لفائض الطلب

---

[٣٤] تجدر الإشارة إلى إن الواقع العراقي يشهد في الوت الحالي تزايد عدد المتهربين من الضرائب نتيجة قيام الدولة برفع نسبة الضرائب والرسوم الكمركية، مما أدى إلى ضعف الثقة بمالية الدولة، وانتشار الفقر ومن ثم إحجام غالبية المكلفين عن دفع الضرائب، وهو ما ألقى بظلاله على المديونية العراقية للمؤسسات المالية الدولية، في ضوء شروط التسديد المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، الذي اشترط زيادة مبالغ الجباية والرسوم والضرائب، مما إلقى بعبء التسديد على عاتق المواطن، أي إن الدولة العراقية قامت بنقل عبء تسديد القروض من عاتقها إلى عاتق المواطن والمكلف، مما انعكس سلباً على الجانب الاجتماعي والاقتصادي في العراق.

[٣٥] داغر، محمود محمد، "السياسة النقدية في العراق من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال"، مرجع سابق، ص ٣٩ – ٤٠.

الاستهلاكي، واستمرار ضعف القاعدة الإنتاجية الوطنية، وإن مثل هذا التوجه يتقاطع مع المبادئ الأساسية للسياسة النقدية وأهدافها في تحقيق الاستقرار عن طريق التصدي للإنفاق، أو توليد عرضٍ معوضٍ لنقص العرض المحلي من خلال تمويل تجارة الاستيراد، وجعل العرض منسجماً مع قوة الطلب[٣٦].

بعبارة أخرى، فإن إخفاقات سياسة تمويل التنمية يؤدي إلى توليد ميلٍ سالبٍ في الاقتصاد يتمثل بحرق عناصر الاستقرار فيه، وإبعاد وتحريف السياسة النقدية عن أهدافها، لاسيما في ظل تعاظم سقف الموازنة العامة ودفعه إلى الأعلى، فمثلاً كانت موازنة العراق لعام ٢٠١٢ بنحو ١١٢ مليار دولار، كان معظمها للنفقات التشغيلية والاستهلاكية[٣٧]، ينبغي العمل على تبديل فلسفة السياسة المالية، وجعلها سياسة مولّدة للتنمية، وتوسيع العرض وقاعدة الإنتاج المحلية، وتعظيم كفاءتها، وتقليل مستويات البطالة التي عادت ترتفع من جديد، مما يتطلب تقييم حزمة السياسات الاقتصادية بعيداً عن أية توجهاتٍ انتقائية في تقييم بعض السياسات من دون الأخرى.

المطلب الثالث

أثر القروض الخارجية على القطاع الخاص

من استقراء شروط الاقتراض من المؤسسات الدولية، نجد إن أهم التحديات التي تواجه العراق عند التوجه إلى مصادر التمويل الخارجي تتمثل في الخوف من الوقوع في فخ المديونية، وذلك بسبب استمرار تنامي الفوائد التي تفرضها الدول الأجنبية على العراق عند الاستدانة منها، فضلاً عن الشروط التي يضعها كلّ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عند الاقتراض منهما، وهو ما حصل في العراق في ثمانينيات القرن الماضي وما بعده بسبب الحروب التي مرّ بها العراق، والحصار الاقتصادي، والتي أدت إلى حصول اختلالٍ في ميزان المدفوعات والوقوع في فخ المديونية.

وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى إنّه بلغت ديون العراق في عام ١٩٨٣ نحو ٧,٢١٩ مليار دولار أمريكي، وارتفعت إلى ١٢,٨٣٩ مليار دولار أمريكي عام ١٩٨٦ وإلى ٢٢,٧ مليار دولار أمريكي عام ١٩٩٦، بخدمة دين قدرها ١,١ مليار دولار أمريكي، ولم يستطع سداد ديونه، مما أدى إلى ارتفاع حجم الدين بسبب الفوائد التأخيرية، ليصل إلى ٦٥ مليار أمريكي بعد عام ١٩٩٦، إلى أن وصلت إلى ١٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣، إذ بلغت حصة نادي باريس من هذه الديون ٨٠ مليار دولار، كان نصيب دول الخليج ٤٠ مليار دولار، و ٢٠ مليار دولار هي ديون للدول غير الأعضاء في نادي باريس، فيما كانت ديون القطاع الخاص ٢٠ مليار دولار.

---

[٣٦] عبد النبي، سعيد رشيد، "التجربة الكورية الجنوبية في التنمية"، مرجع سابق، ص ١٣٠ – ١٣١.

[٣٧] وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، التضخم السنوي للاقتصاد العراقي لعام ٢٠١٣، بغداد – العراق، ٢٠١٤، ص ٤٠.

أما من حيث الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي للموافقة على الاقتراض، فيلاحظ أن بعضها كانت بشروطٍ ميسرة، وأخرى كانت بشروطٍ غير ميسرة، إذ يقوم الصندوق باستخدام أدواتٍ أساسية بشروطٍ تجارية تتمثل باتفاقيات الاستعداد الائتماني، وخط الوقاية والسيولة، وخط الائتمان المرن، وتسهيلات الصندوق المتعددة والتي تكون قروض طويلة ومتوسطة الأجل[٣٨]، فضلاً عن أداة التمويل السريع والتي يستخدمها الصندوق لإقراض الدول الأعضاء، والتي تواجه عجزاً في موازينها العمومية، ويفرض الصندوق على جميع أنواع هذه القروض أسعار فائدة توازي أسعار السوق تسمى (معدل الرسم) [٣٩]، فضلاً عن رسوم إضافية على القروض الكبيرة.

وغالباً ما يستنجد العراق بصندوق النقد الدولي عند تعرضه للأزمات المالية، غير إن المجتمع العراقي يعدّ الشروط التي يفرضها الصندوق تدخلاً في الشؤون الداخلية، وتكريساً للتبعية للأجنبي[٤٠]، لأنها تقيد سياسة العراق الداخلية، لا سيما اشتراط الصندوق على الحكومة العراقية بأن تقوم برفع الدعم عن الوقود والبطاقة التموينية، أو زيادة أسعار الكهرباء، أو إيقاف التعيينات لغرض الموافقة على الغرض، فضلاً عن إنه يحدد مدة قصيرة لغرض التسديد، وأن لا تُفرض فوائد تراكمي في حالة عدم التسديد.

ويتوجب لغرض معرفة أثار الاقتراض من المؤسسات الدولية التمييز بين حالتين، على أساس أن هذه الآثار تدور وجوداً وعدماً مع نوع النظام الاقتصادي المطبق في الدولة، فإذا كان النظام رأسمالياً، فإن آثار القرض على القطاع الخاص تكون إيجابية على القطاع الخاص، مما يؤدي إلى حصول انعاش في الاقتصاد نتيجة زيادة الأموال المتأتية من القروض الأجنبية، خلافاً لما هو عليه الحال بالنسبة إلى النظام الاشتراكي، إذ تؤدي القروض الأجنبية إلى حصول انكماشٍ في القطاع الخاص نتيجة تخصيص غالبية القروض على قطاعاتٍ محددة، قد لا يكون القطاع الخاص من بينها، على البنى التحتية، أي إن آثار القروض تكون سلبية على القطاع الخاص.

وبتطبيق ذلك على القروض العقارية التي اقترضتها الحكومة العراقية من صندوق النقد الدولي، يتضح لنا أنه على الرغم من إن غايتها تحقيق تنمية في شراء العقارات، مما ستلقي بظلالها وآثارها على الاقتصاد العراقي، إلا أن واقع الحال يشير إلى نتائج معكوسة، فعلى الرغم من المبالغ الطائلة التي خصصت لهذا القرض، إلا أن نسبة مساهمتها في تحقيق التنمية كانت جداً ضئيلة، والسبب في ذلك كما بينا سابقاً إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على النفط.

---

[٣٨] شندي، أديب قاسم، "انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وتداعياته على الاقتصاد العراق"، بحث منشور في مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (١١)، تصدر عن جامعة الكوفة، بغداد – العراق، ٢٠٠٩، ص ١٥.

[٣٩] البصري، كمال، المعهد الدولي مع العراق لمصلحة من؟، مقال منشور في صحيفة النور، بغداد – العراق، ٢٠٠٧، ص ٣.

[٤٠] البصري، كمال، المعهد الدولي مع العراق لمصلحة من؟ المرجع نفسه، ص ٢.

فضلاً عن ذلك، فإنه من استقراء خطط الحكومة المتمثلة بوجود إجراء شراكةٍ حقيقية بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، فإن الإحصاءات لا زالت متدنية، إذ اقتصرت الشراكة في بعض الأحيان على قطاع الكهرباء وفي مناطق محددة وصغيرة جداً دون غيرها.

بناء على ما تقدم، يمكن القول بأن القروض الخارجية، لم تساهم في انعاش وتعزيز القطاع الخاص، إلا بصورة استثنائية، وفي قطاعاتٍ محددة دون غيرها كالمشاريع الاستثمارية فقط نتيجة إحجام القطاع الحكومي عن تمويلها من القروض الأجنبية، وهو الأمر الذي يوجب إجراء خططٍ تنمويةٍ شاملة لكل الاقتصاد العراقي، وليس قصرها على قطاعٍ معين (القطاع الحكومي) دون غيره (القطاع الخاص).

المطلب الرابع

أثر القروض الخارجية على التضخم التمويلي

اتّبعت الحكومة العراقية سياسة التمويل بالعجز منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي ومروراً بفترة الحصار الاقتصادي على العراق آنذاك، لذا سوف لا نركز على هذه السياسة في بحثنا هذا، لكننا سنتطرق إليها بصورة سريعة نظراً لاحتمال استخدامها مستقبلا، لاسيما وأن العراق يمر بأزمة مالية بسبب انخفاض أسعار النفط، ففي تسعينيات القرن الماضي لجأت الحكومة إلى سياسة الإهدار النقدي، بسبب حاجتها المتزايدة إلى الإنفاق، وتسديد الرواتب وسد عجز الموازنة بعد الانهيار الذي حصل في الاقتصاد العراقي، وحصل الركود التضخمي والارتفاع الكبير والجامع في الأسعار، فضلاً عن الانخفاض الكبير في قيمة العملة العراقية، وهذا ما أثر في الدخول النقدية للأفراد، كما أدى إلى انخفاض الدخل الحقيقي لاسيما الموظفين منهم، وبالتالي انخفاض حجم الادخار والودائع بسبب ارتفاع الأسعار بنسبة أعلى من نسبة الفائدة على الودائع، فكان متوسط الفائدة الحقيقي أقل بكثير من متوسط الفائدة المعلن، فضلاً عن عدم تصدير النفط العراقي الذي كانت إيراداته تشكل نحو ٨٥٪ من الموازنة العامة، مما أدى إلى العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع نسب التضخم، إذ ازدادت الكتلة النقدية آنذاك من نحو ٢٥ مليار دينار عراقي عام ١٩٩١ إلى نحو (٦ ترليون) دينار عراقي عام ٢٠٠٣ حسب بيانات البنك المركزي العراقي[٤١]، وهذا السيناريو قد يتكرر إذا ما استمرت أسعار النفط بالهبوط، مما قد يضطر الحكومة إلى اللجوء إلى الإهدار النقدي، لا سيما وإن العجز يتزايد في الموازنة العراقية عامة، فضلاً عن ضعف الهيكل الصناعي والزراعي في ضوء عدم كفاءة الجهاز الضريبي، وزيادة النفقات التشغيلية، والإنفاق العسكري بسبب الحاجة لمحاربة الإرهاب، وانعدام الأنشطة الاستثمارية، وتفشي الفساد المالي والإداري، وانهيار البنى التحتية.

بعبارة اخرى، إن التمويل بالعجز عن طريق الإهدار النقدي يسبب المزيد من التضخم، وذلك بسبب زيادة عرض النقود، وازدياد معدلات الإنفاق الحكومي بصورة أسرع من الارتفاع في الإيرادات الحكومية، مما

[٤١] الأمير، حافظ عبد، التأثيرات التنموية لمصادر التمويل في العراق، مرجع سابق، ص ٧٢.

يؤدي إلى مزيدٍ من الإهدار النقدي، ومن ثم يولّد حلقة مفرغة قد يكون من الصعب كسرها بالسياستين المالية والنقدية.

وبتطبيق ما تقدم على الموازنة العامة، يمكن القول بأن آثار القروض الخارجية على التضخم تكمن في تأثيرها المباشر على الموازنة العامة، من خلال تأثيرها في زيادة النفقات الناجمة عن خدمة القرض وأصل القرض، ومن ثم يؤدي ذلك إلى حدوث أزمة اقتصادية تتمثل في التضخم الحاصل في سوق الأوراق المالية، نتيجة زيادة العرض المالي والنقدي على الطلب الفعلي، مما يعني حصول تضخمٍ في الموازنة العامة بادئ الأمر، والذي ينجم عن وفرة الأموال المتوافرة لسد النفقات العامة، لينتهي بعد فترة وجيزة، أو بانتهاء السنة المالية للدولة إلى حصول عجزٍ في الأموال اللازمة من أجل تمويل بنود وفقرات الموازنة التشغيلية.

ومن استقراء غالبية القروض الخارجية المثبتة في الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٧، يمكن القول بأن الحكومة العراقية اقترضت من المؤسسات المالية الدولية لإعادة إعمار المناطق المحررة، ولأغراض استثمارية ضمن الشروط التي وضعتها المؤسسات الدولية، لكن واقع الحال يشير إلى خلاف ذلك، إذ لم تتردد الحكومة العراقية في استخدام أموال القرض الدولي لتمويل العجز الموجود في الموازنة التشغيلية، بل يصل الأمر في بعض الأحيان إلى بناء مشاريعٍ استهلاكية فيما يتم تصنيفها من الحكومة على إنها مشاريع استثمارية، مما أدى بالتبعية إلى تحويل بعض مبالغ الموازنة الاستثمارية إلى سد العجز الحاصل في الموازنة التشغيلية، وهو الأمر الذي يمكن معه القول بحصول تغاير في قاعدة تخصيص الأهداف التي على أساسها تم الاقتراض من المؤسسات الدولية[٤٢].

وعلى الرغم من ذلك إلا أنّه يجب أنْ لا يغيب عن بالنا الدور الإيجابي الذي أحدثه التمويل التضخمي في العراق في سبعينيات القرن الماضي، إذ أدى إلى حصول زيادة في الإنفاق العام والخاص، مما رفع من مستويات الطلب الكلي، وعمل على تحفيز الأنشطة الاقتصادية لاسيما القطاع الخاص، مما ساهم في نمو الاستثمارات الصناعية والزراعية في فترة الحصار الاقتصادي، ومن ثم انخفضت الفجوة المحلية، وارتفع معدل التراكم الرأسمالي، وارتفع الاستثمار الذي أثر بدوره في النمو والتنمية الاقتصادية[٤٣].

واستناداً إلى مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال عن البنك الدولي، فقد كان ترتيب العراق ١٥١ من بين ١٨٩ دولة لعام ٢٠١٣.

---

[٤٢] الأمير، حافظ عبد، التأثيرات التنموية لمصادر التمويل في العراق، مرجع سابق، ص ٧٢.

[٤٣] عبد النبي، سعيد رشيد، "التجربة الكورية الجنوبية في التنمية"، مرجع سابق، ص ١٥٢.

الخاتمة:

بالنظر لتنوع آثار الاقتراض في الدول المقارنة من دولة إلى أخرى باختلاف الظروف السائدة فيها، إذ إن الآثار الإيجابية والسلبية للاقتراض من المؤسسات الدولية لم تسر على وتيرةٍ موحدةٍ في الدول محل الدراسة، ومن هذه المؤسسات المالية الدولية آثار، فمنها ما يتعلق بآثار آنية أو حالية لسد العجز في الموازنة العامة والتي من شأنها استمرار الحياة الاقتصادية، ومن ثم ينبغي توافر الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية والاقتصادية كافة، وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى عدم وجود تأثيرات موحدة للاقتراض من المؤسسات المالية الدولية على التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن آثار القروض الخارجية تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف عدة أسباب منها حجم الديون التي تعاني منها، وكذلك اختلاف الهياكل الاقتصادية في كل دولة عن الأخرى، وطريقة استخدام الأموال الأجنبية داخل نطاق الدولة المقترضة

ويمكن القول إن طبيعة تأثير المتغيرات الاقتصادية تختلف باختلاف الطبيعة الهيكلية للاقتصاد ومن ثم فإن عجز الموازنة باعتباره متغير اقتصادي يوضح لنا دلالات تختلف باختلاف طبيعة الاقتصاد فهو ذو تأثير مختلف باختلاف الرصانة الهيكلية للاقتصاد.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

١. حلفي، عبد الجبار عبود، الاقتصاد العراقي النفط – الاختلال الهيكلي – البطالة، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٥، ص٥٨.

٢. الراوي، أحمد عمر، دراسات في الاقتصاد العراقي عام ٢٠٠٣، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، ٢٠٠٩، ص٣٥٨.

٣. العنبكي، عبد الحسين محمد، الإصلاح الاقتصادي في العراق – تنظيم لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، ط ٢، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٥، ص٢٦٤-٢٦٥.

٤. العنبكي، عبد الحسين، اقتصاد العراق النفطي، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١٢، ص٦٥.

٥. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، استراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧، العراق، ٢٠٠١، ص ٣٠.

٦. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات (٢٠١٠ – ٢٠١٤)، العراق، بغداد، ٢٠١٥، ص ٢٤.

٧. وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، التضخم السنوي للاقتصاد العراقي لعام ٢٠١٣، بغداد – العراق، ٢٠١٤، ص ٤٠.

ثانيا: الآطاريح والرسائل:

١. الأمير، حافظ عبد، التأثيرات التنموية لمصادر التمويل في العراق، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٦، ص ١١٥.

٢. حسون، أياد كاظم، مشكلة المديونية الخارجية لبلاد عربية مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاقتصاد، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٧٠.

ثالثا: المجلات والدوريات:

١. البصري، كمال، المعهد الدولي مع العراق لمصلحة من؟، مقال منشور في صحيفة النور، بغداد – العراق، ٢٠٠٧، ص ٣.

٢. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق بغداد، ٢٠١٢ – ٢٠١٣، ص ٤٩.

٣. تقرير صندوق النقد الدولي، الموقع تحت عنوان العراق ٢٠١٧/٨/٢٦، العدد (٤٠٠٦).

٤. ثويني، فلاح حسن، "التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق"، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد (٨)، الخاص، الجامعة المستنصرية – كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد – العراق، ٢٠٠٦، ص ١٢٣ – ١٢٦

٥. داغر، محمود محمد، "السياسة النقدية في العراق من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال"، مقال منشور في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (٦٥)، القاهرة – مصر، ٢٠١٤، ص ٣٣ – ٣٥.

٦. شندي، أديب قاسم، "انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وتداعياته على الاقتصاد العراق"، بحث منشور في مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (١١)، تصدر عن جامعة الكوفة، بغداد – العراق، ٢٠٠٩، ص ١٥.

٧. عبد النبي، سعيد رشيد، "التجربة الكورية الجنوبية في التنمية"، بحث منشور في مجلة دراسات دولية، العدد (٣٨)، بغداد – العراق، ٢٠٠٨، ص ١٦٥.

٨. الفتاح محمد، سعاد عبد، "الفساد الإداري والمالي مظاهره / سبل معالجته"، بحث منشور في مجلة النزاهة، العدد (٣)، بغداد – العراق، ٢٠٠٧، ص ٨.

٩. هاشم، حنان عبد الخضر، "سبل مواجهة الفقر وآثارها في تعزيز التنمية المستدامة في العراق"، بحث منشور في مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٢٥)، بغداد – العراق، ٢٠١٢، ص ١٧٣ – ١٧٤.

رابعا: القوانين:

١. مسودة قانون الموازنة الاتحادية العراق، ٢٠١٨.